

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٤٥

الخميس، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أوتشا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتا هالي

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-36194 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/417، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، غانا، فرنسا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين، غابون، كينيا، الهند

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٠ أصوات مؤيدة، دون معارضة، مع امتناع ٥ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يتقدم وفد بلدي بالشكر للولايات المتحدة، القائمة على الصياغة، على تيسير المفاوضات بشأن القرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢). ونعرب عن التقدير لحقيقة أن بعض المقترحات التي قدمها الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وغانا وكينيا - قد أخذت في الاعتبار. ومع ذلك، امتنعت كينيا عن التصويت على القرار لأن النص لا يرقى إلى مستوى دعوة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لرفع الحظر المفروض على الأسلحة والعقوبات المحددة الأهداف المفروضة على جنوب السودان. وفي رأينا أن القرار لا يرقى أيضا إلى مستوى التزام المجلس نفسه بالرفع التدريجي للحظر المفروض على الأسلحة والتدابير المحددة الأهداف ضد جنوب السودان، التي نرى أنها لم تكن أدوات فعالة لدعم عملية السلام في جنوب السودان.

ويجدر الاعتراف بأن القرار الجديد يجسد خطوة إيجابية في محاولته لإعفاء المعدات العسكرية غير الفتاكة من حظر الأسلحة، ولكن كان من الممكن إحراز المزيد من التقدم، بما في ذلك عن طريق تعليق الجزاءات الفردية المحددة الأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، كان بالإمكان القيام بالمزيد لتخفيف القيود المفروضة على توفير برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية وبرامج التدريب الإقليمية. خلاصة القول، لقد واصل المجلس عن غير قصد قمع قدرة البلد على تطوير قطاعه الأمني، مما يحد بالتالي من قدرته على الاستجابة بفعالية للحوادث الأمنية مثل العنف القبلي المبلغ عنه وغيره من الجرائم.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر أن المجلس فشل في آذار/مارس في تكليف بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بتقديم دعم قوي لبناء المؤسسات هناك. وعلى الرغم من محدودية الموارد وضعف مؤسسات الدولة، فضلا عن عدم كفاية الموارد الدولية، سجل جنوب السودان بعض الإنجازات الهامة في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وستواصل كينيا العمل مع جنوب السودان والشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن، لتشجيع إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ونحث

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، ألا يدخر جهداً في معالجة الشواغل التي أثارها جنوب السودان مراراً فيما يتعلق بالجزءات، بما في ذلك حظر الأسلحة والتدابير محددة الأهداف. وأعربت بلدان أخرى في المنطقة عن آراء مماثلة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدرك ضخامة التحديات التي يواجهها جنوب السودان وأن يقدر الجهود التي يبذلها.

إن القرار الذي صوتنا عليه للتو لا يرقى إلى مستوى تلك التوقعات ويستمر في الحفاظ على تدابير الجزاءات دون إيلاء الاعتبار الواجب للخطوات الإيجابية التي قطعها جنوب السودان. وفي ضوء ذلك، قررت الهند الامتناع عن التصويت على القرار.

السيد كورييه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر القائمين على الصياغة، وفد الولايات المتحدة، على جهودهم الدؤوبة والملتزمة خلال المفاوضات حول القرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢)، بشأن جنوب السودان، الذي اتخذ للتو.

وتشيد غانا بالتعاون البناء لجميع أعضاء المجلس بشأن القرار وتعتقد أنه سيساعد على توفير الاستقرار اللازم لزيادة مشاركة قيادة جنوب السودان في الانتقال بالبلد خلال المرحلة الدقيقة الحالية من تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. لكننا ندرك أن جنوب السودان يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي في رحلته الانتقالية ويحتاج إلى بناء قدراته، بما في ذلك قدرته على الوفاء بمتطلبات تقديم التقارير إلى المجلس. وتحيط غانا علماً بتشكيل هيكل قيادة موحد وبخطط إعادة نشر القوات الموحدة اللازمة. ونشجع حكومة جنوب السودان على مواصلة جهودها لإنجاز الاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن في البلد؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإدارة مخزونات الأسلحة والذخائر الموجودة؛ وتنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة.

ونرحب بقرار المجلس إعفاء توريد المعدات العسكرية غير الفتاكة أو بيعها أو نقلها من نظام التفتيش المتصل بالحظر المفروض على الأسلحة ونأمل أن يؤدي التنفيذ التدريجي لحكومة جنوب السودان

الحكومة وجميع الأطراف في جنوب السودان على مضاعفة جهودها للإسراع في تنفيذ الجوانب المعلقة من الاتفاق المنشط وجميع المعايير المتبقية حتى لا يستلزم الأمر مستقبلاً تمديد الحظر المفروض على الأسلحة والجزاءات المحددة الأهداف عندما يحين موعد الاستعراض القادم للقرار.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لأعل

تصويت الهند على القرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢) بشأن جنوب السودان، الذي اعتمد للتو.

إن جنوب السودان عضو فتي في الأمم المتحدة، يخرج من ويلات الحرب الأهلية ويواجه العديد من التحديات على الجبهات السياسية والأمنية والإنمائية. وإنه أمر طبيعي بالنسبة لأي دولة مستقلة حديثاً، بغض النظر عن الزمان أو المكان في العالم. خلال العام الماضي، وعلى نحو ما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2022/156)، أحرز جنوب السودان تقدماً مطرداً في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ويشمل ذلك وضع وصياغة استعراضه الاستراتيجي للدفاع والأمن وعملية توحيد القوات الموحدة اللازمة. والحالة الأمنية في البلد أكثر استقراراً وقد انخفض مستوى العنف. وكان هناك حوار سياسي أكثر شمولاً بين جميع الجهات المعنية. وقد أسهمت المشاركة البناءة للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مع جنوب السودان، في تحسين الحالة.

تتمتع الهند تاريخياً بعلاقات وثيقة مع جنوب السودان وتدرك التحديات الهائلة التي يواجهها في طريقه إلى تحقيق السلام والاستقرار. وتظل الهند ملتزمة التزاماً راسخاً بقضية كفالة السلام والاستقرار في جنوب السودان، بوصفها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بوحدة لحفظ السلام قوامها حوالي ٤٠٠ ٢ فرد. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه في هذه المرحلة الحرجة، يحتاج جنوب السودان إلى مزيد من المشاركة البناءة والتشجيع من أجل المضي قدماً بثقة في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

السيدة إيفستيغينا (الاتحاد الروسي) (تكلت بالروسية): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢)، الذي أعدته الولايات المتحدة، بشأن تمديد نظام الجزاءات المفروض على جنوب السودان.

إن جزاءات مجلس الأمن تشكل ردا قويا على التهديدات التي يتعرض لها السلام، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب تطبيقها بأقصى قدر من العناية وأن تكون مبررة ودقيقة تماما. واستخدامها كإجراء عقابي أمر غير مقبول. ويجب أن تعبر القيود التي يطبقها مجلس الأمن عن الحالة في الميدان وأن تخدم العملية السياسية. وبناء على ذلك، يجب أيضا أن تخضع للاستعراض والتعديل بصورة دورية إلى أن يتم رفعها بالكامل. ونرى أن العديد من نظم الجزاءات الحالية التي يفرضها مجلس الأمن لم تعد تتوافق مع الحالات في الميدان، وبالتالي تعرقل خطط الحكومات الوطنية في جهودها لبناء الدولة وتشكيل قوات أمن فعالة. والحالة المتعلقة بنظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان ليست استثناء.

وأود أن أشدد على أننا لا نسعى إلى التقليل من شأن الحالة في ذلك البلد الفتى الذي لم يتغلب بعد على العديد من التحديات. ولكن لا يمكن إنكار أن الوضع الأمني في جنوب السودان تغير بشكل كبير. لقد أحرزت جوبا بعض التقدم في الوفاء بالمعايير المنصوص عليها في القرار ٢٥٧٧ (٢٠٢١)، على الرغم من تأخر بعض الأهداف التي نعلمها جميعا. وفي هذه المرحلة، تحتاج الدولة إلى تعزيز قواتها المسلحة الناشئة على وجه الخصوص. إن موقف جوبا بشأن رفع الجزاءات معروف جيدا وقد تم التعبير عنه على أعلى مستوى. ومن المهم أيضا ملاحظة أن موقفها يحظى بدعم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ومع ذلك، أثناء إعداد الوثيقة، لم تكتف الولايات المتحدة، القائمة بالصياغة فيما يتعلق بملف جنوب السودان، بأن تتجاهل مرة أخرى دعوات جوبا، ولكنها تجاهلت أيضا الموقف المتفق عليه لبلدان القارة الأفريقية وآراء الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بما في

للمعايير المرجعية إلى النظر بصورة أكثر إيجابية في الحظر في الاستعراضات اللاحقة.

ونلاحظ الأهمية المحورية لتنفيذ الاتفاق المنشط بالنسبة للاستقرار في جنوب السودان ونشجع جميع الأطراف على الالتزام الحقيقي بأحكامه من أجل تقدم البلد. إننا نريد أن نرى جنوب السودان يحقق التنمية في سلام ومن دون نزاع مسلح.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر وفد الولايات المتحدة على عمله خلال المفاوضات.

امتنعت غابون عن التصويت على القرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢)، الذي يجدد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. ويجسد امتناعنا عن التصويت موقف الاتحاد الأفريقي في البيان الصادر عن الاجتماع العاشر لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المعقود في ٢٥ كانون الثاني/يناير بشأن الحالة في جنوب السودان. وقد كرر رؤساء الدول والحكومات تأكيد هذا الموقف في مؤتمر القمة الخامس والثلاثين للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في شباط/فبراير.

إن جنوب السودان أحدث دولة في العالم. وقد فُرضت عليه جزاءات بعد أربع سنوات فقط من ميلاده، وعلى مدى سبع سنوات يعيش شعب جنوب السودان في ظل نظام جزاءات تقل فعاليته كثيرا عن توقعاتنا. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الجزاءات في هذه المرحلة تأتي بنتائج عكسية فيما يتعلق بالجهود التي بذلتها حكومة وشعب جنوب السودان في السنوات القليلة الماضية. وبينما نلاحظ التقدم المحرز فيما يتعلق بنظام الجزاءات، نعتقد أيضا أن المجتمع الدولي يجب أن يوجه جهوده بمزيد من الحزم نحو بناء القدرات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان أيضا تجهيز القوات المسلحة لجنوب السودان بالأدوات التي تحتاجها للوفاء بولايتها بموجب الدستور على نحو أكثر فعالية للدفاع عن السلامة الإقليمية لبلدها. وستواصل غابون دعم جنوب السودان وتشجيعه بصورة بناءة في جهوده للتعامل مع الأسباب التي أدت إلى فرض الجزاءات عليه.

القدرات الأمنية اللازمة للحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين في جنوب السودان.

ولهذه الأسباب بالتحديد، كانت الصين حذرة بشأن جزاءات مجلس الأمن على جنوب السودان وكثيرا ما امتنعت عن التصويت على القرارات التي تجدد تلك الجزاءات. وفي العام الماضي، وضع مجلس الأمن نقاطا مرجعية لتعديل الجزاءات المفروضة على جنوب السودان. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2022/156)، أحرز جنوب السودان تقدما في تنفيذ هذه النقاط المرجعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالدفاع والأمن فضلا عن وضع وصياغة الاستعراض الاستراتيجي. وحدثت أيضا بعض التطورات الإيجابية في عملية توحيد القوات الموحدة اللازمة وأحرز تقدم متواضع في تنفيذ خطة العمل المشتركة للقوات المسلحة بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وفي ضوء تقرير الأمين العام، ومع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه هوس بعض أعضاء المجلس بالجزاءات، تعتقد الصين وأعضاء آخرون في المجلس أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير لتخفيف نظام الجزاءات تدريجيا على جنوب السودان. وبناء على ذلك، قدمت الصين تعديلات بناءة، بما في ذلك بشأن إعفاء المعدات التدريبية وغير الفتاكة من الجزاءات، وتغيير تطبيق طلبات الإعفاء إلى الإبلاغ، وتعديل الجزاءات المحددة الأهداف. واقترح أعضاء آخرون في المجلس تعديلات مماثلة. وإذا اعتمدت هذه التدابير، فإنها، بدلا من أن تؤدي إلى تفاقم النزاع في جنوب السودان، ستساعد البلد على الاستجابة بشكل إيجابي لشواغل الاتحاد الأفريقي، وتعزيز بناء القدرات الأمنية في جنوب السودان، وتشجيع الحكومة على اتخاذ المزيد من الخطوات الموضوعية نحو تنفيذ النقاط المرجعية لتعديل الجزاءات.

إن مسؤولية القائم بالصياغة هي مساعدة المجلس على التوصل إلى نص يحظى بأكثر قدر ممكن من التوافق في الآراء، بدلا من الإصرار بعناد على آرائه الخاصة في النص. ومما يؤسف له أن القائم بالصياغة لم يف بهذه المسؤولية، ولم يستمع بعناية إلى الآراء المعقولة أو يأخذها في الاعتبار. وكان الإنصاف والشمول اللذان ينبغي أن

ذلك روسيا، فيما يتعلق بأهمية إظهار الاحترام لرأي جنوب السودان واستعداده لتخفيف الجزاءات من أجل مساعدة البلد على تحقيق المزيد من النتائج في عملية بناء الدولة.

وينبغي ألا نغفل عن الإشارة إلى أن لدينا عددا متزايدا من الأسئلة المتعلقة بأساليب عمل القائمين على الصياغة. ونود أن نذكر المجلس بأن المذكرة الرئاسية ٥٠٧، بشأن أساليب عمل المجلس (S/2017/507، المرفق)، تنص على أنه يجب على القائمين بالصياغة أن يوفروا لزملائهم الفرصة للمشاركة الكاملة في صياغة القرارات وأن يجرؤوا المشاورات بروح من الانفتاح والمرونة. وللأسف، فإننا نواجه بشكل متزايد حالات توضع فيها مصالح واشنطن الخاصة فوق مصالح جوبا والمنطقة عند العمل بشأن القرارات المتعلقة بجنوب السودان، فضلا عن عدم أخذ آراء أعضاء المجلس الآخرين في الاعتبار.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن نظام جزاءات مجلس الأمن على جنوب السودان هو أكثر نظم الجزاءات إثارة للجدل بين جميع نظم الجزاءات التي يفرضها المجلس. وذلك لأن جنوب السودان أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة، ودولة تحملت عقدا من الحرب وأسسها هشة للغاية. ويحتاج إلى دعم بناء، وليس إلى الضغط الناجم عن الجزاءات من المجتمع الدولي، لأن

الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اتخذتا دائما موقفا واضحا ضد جزاءات مجلس الأمن على جنوب السودان ومعاقبة المجلس للشقيق الأصغر في أفريقيا. والسبب في ذلك أيضاً هو أن مسألة جنوب السودان يجب أن تعالج في نهاية المطاف من خلال الوسائل السياسية. فضغوط الجزاءات ليست غير فعالة في كثير من الأحيان فحسب، بل إنها تقيد أيضاً قدرة حكومة جنوب السودان على بناء قدرتها الأمنية على حماية المدنيين. وفي يناير/كانون الثاني، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا يدعو فيه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى رفع حظر الأسلحة وغيره من العقوبات المفروضة على جنوب السودان من أجل السماح له ببناء

من البؤس الاقتصادي الذي يعاني منه شعب جنوب السودان حالياً. ومن المعلوم للجميع أن جنوب السودان لا يوافق على الجزاءات وحظر الأسلحة المفروض عليه. وذلك لأننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنها كانت سيئة النية منذ البداية وأدت إلى نتائج عكسية منذ فرضها. ولا أعتقد أن المجلس يستطيع أن يقول بشكل رسمي إن القرار سيحقق النتيجة التي يريدها.

وكما قلنا هنا من قبل، أود أن أؤكد مجدداً اليوم أن التدابير العقابية ليست أدوات فعالة في هذه الحالة. إن الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان المعروض علينا يتضمن المكونات اللازمة لإرساء السلام والوثام في جنوب السودان واستعادتهما. وما نحتاج إليه من المجتمع الدولي هو مزيد من التشجيع والدعم المادي حتى يتقدم تنفيذ الاتفاق بشكل أسرع وأكثر فعالية. وانتظار انتهاء الولاية كل عام للإشارة إلى أوجه القصور في تنفيذها لن يسفر عن نتائج إيجابية.

وفي الختام، يعرب وفد بلدي عن امتنانه لأعضاء المجلس الذين حاولوا دائماً، في حدود إمكانياتهم، تحقيق التوازن بين نص وولاية قرار الجزاءات بغية جعله ملائماً للغرض المقصود منه، وهو السلام الدائم في جنوب السودان.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

بيديهما القائم بالصياغة غائبين، ولم تؤخذ شواغل جميع الأطراف في الاعتبار عند تعديل النص. لقد كسر عدد من الأعضاء، بمن فيهم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، إجراء الموافقة الصامتة الذي وضعته الولايات المتحدة في صياغة القرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢). بيد أن الولايات المتحدة كانت لا تزال مضطرة إلى طرح تصويت على هذا النص، الذي لا يحظى بتوافق الآراء. ولذلك لم يكن أمام الصين خيار سوى الامتناع عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدتي، ووعد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس هذا الشهر. إننا نشعر بالحزن إزاء إطلاق النار الأحمق في أوفالدي، في تكساس. وأرجو أن تتقبلوا تعازينا ونحن نعرب عن مواساتنا لأسر الذين فقدوا أحبائهم في المدرسة.

مما يؤسف له أن المجلس اتخذ للتو قراراً (القرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢)) اعتقاداً منه بأنه سيحل النزاع ويجلب السلام إلى جنوب السودان. ومع ذلك، بعد سنوات عديدة من التعامل مع هذه المسألة، نحن نعرف أفضل. ولن يفعل القرار ذلك - بل في الواقع، قد يضاعف